

الفصل الرابع : تعديل رأس المال في الشركات المساهمة

- زيادة رأس المال

1 - زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة

2 - زيادة رأس المال عن طريق تحويل الاحتياطيات والأرباح المحتجزة

3 - تحويل السندات لأسهم

- تحويل الأسهم الممتازة إلى أسهم عادية

الفصل الرابع : تعديل رأس المال في الشركات المساهمة

قد تضطر الشركات إلى إجراء تعديل على رأس مال الشركة وذلك حسب الظروف التي تستدعي ذلك إما من حيث زيادة رأس المال وذلك عندما تكون الشركة بحاجة إلى أموال إضافية بقصد التوسع أو بقصد تمويل نشاطات استثنائية ليس لدى الشركة المال الكافي لذلك. أو قد تضطر الشركة إلى تخفيض رأس المال وذلك بسبب تعرضها لخسائر كبيرة، أو بسبب أن حجم رأس مال الشركة أكبر من مقدرة الشركة على استخدام تلك الأموال في الاستثمارات المتوفرة أو المتوقعة، لذلك تعتمد الشركة إلى تخفيض رأس المال للتخلص من تلك الخسائر وإزالتها من قوائمها المالية أو إعادة الزيادة في الأموال إلى المساهمين كي لا تشكل عبئاً على الشركة وبالتالي تؤدي إلى تخفيض حصة السهم من الأرباح (أي العائد على رأس المال).

–زيادة رأس المال:

قد تضطر الشركة بعد تكوينها إلى موارد مالية إضافية، لذلك وتحسباً لهذه المسألة يلجأ المؤسسون إلى أن يكون رأس المال المصرح به أكبر من حاجة الشركة الآنية على الاستثمار وذلك وتحسباً لحاجتهم مستقبلاً إلى زيادة رأس المال. لأن إصدار رأس المال المصرح به لا يحتاج إلى الموافقات اللازمة لإصدار رأس مال جديد من خلال زيادة رأس المال المصرح به.

وقد اشترط قانون التجارة السوري عند زيادة رأس المال في مادته 252 تجاري أن يكون رأس المال الأصلي قد تغطي كاملاً وأن تكون الأقساط قد دفعت بكاملها. وهذا ما أتت عليه معظم القوانين في أغلب دول العالم حتى تتمكن الشركة من زيادة رأس مالها.

تتم زيادة رأس المال وفق إحدى الطرق التالية:

- 1- إصدار أسهم جديدة عادية أم ممتازة.
- 2- تحويل الاحتياطيات والأرباح المحتجزة لرأس المال.
- 3 - تحويل السندات لأسهم.

1 - زيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم جديدة:

تؤدي هذه الطريقة إلى الحصول على أموال جديدة للشركة تدفع من قبل المساهمين القدامى أو من قبل مساهمين جدد أو من قبل الفريقين معاً. ويتم إصدار الأسهم الجديدة وتحصيل قيمتها وفقاً للقواعد والشروط نفسها الخاصة بإصدار الأسهم عند تأسيس الشركة. إلا أن زيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم جديدة قد يؤدي إلى الإضرار بالمساهمين القدامى، إذا ما كان سعر الإصدار مساوياً لقيمتها الاسمية. نظراً لأن المساهمين الجدد يشاركون المساهمين القدامى في الاحتياطات والأرباح غير الموزعة والتي سبق احتجازها قبل الإصدار الجديد مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الدفترية للسهم وبالتالي القيمة البيعية له. لذا تعتمد الشركة على بيع الإصدار الجديد بسعر إصدار يزيد عن قيمته الاسمية بمبلغ يعادل نصيب السهم قبل الإصدار الجديد من الاحتياطات والأرباح غير الموزعة يسمى رأس المال المدفوع الإضافي (علاوة إصدار). هكذا، فإن رأس المال المدفوع الإضافي (علاوة الإصدار) هي الثمن الذي يدفعه المساهم الجديد بالإضافة إلى القيمة الاسمية للسهم وذلك مقابل انضمامه للشركة ودفعاً للضرر عن المساهمين القدامى. إن هذه العلاوة هي مثابة أموال احتياطية للمساهمين الجدد تضاف إلى الأموال الاحتياطية التي حققها المساهمون القدامى، ويجب أن تدفع بالكامل مع قسط الاكتتاب.

يتحدد سعر إصدار أسهم الزيادة في ضوء المركز المالي للشركة، فالمركز المالي للشركة يلعب دوراً أساسياً في تحديد القيمة السوقية للسهم لأن القيمة السوقية للسهم ترتفع وتنخفض حسب مركزها المالي والاحتياطات والأرباح التي تكون قد كونتها خلال حياتها. لذلك فإن سعر إصدار السهم الجديد قد يختلف عن قيمته الاسمية زيادة أو نقصاناً أو قد يكون مساوياً للقيمة الاسمية. ولما كان إصدار الأسهم الجديدة بالقيمة الاسمية يشكل ضرراً للمساهمين القدامى، لذلك يبقى على الشركة أن تصدر أسهمها بقيمة أعلى من قيمتها الاسمية. ولتحديد القيمة التي يجب أن تصدر بها أسهم الزيادة لابد من تحديد القيمة الدفترية للسهم التي تمثل القيمة الحقيقية للسهم والتي دائماً ما تكون قريبة من القيمة السوقية فالقيمة الدفترية للسهم تساوي إلى رأس المال مضافاً إليها الاحتياطات والأرباح المكونة خلال عمر الشركة مقسوماً على عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة. تكون القيمة الدفترية للسهم في الغالب أعلى من القيمة الاسمية وهذه الزيادة تعود إلى ما يسمى رأس المال المدفوع الإضافي (علاوة الإصدار) التي يجب طلبها عند إصدار أسهم الزيادة. فعند بيع السهم الجديد بسعر إصدار يعادل لقيمة السهم الدفترية لا

يخسر المساهم القديم شيء كما أن المساهم الجديد لا يحقق أي مكاسب على حساب المساهم القديم.
مثال : بفرض أننا حصلنا على البيانات التالية من قسم حقوق الملكية في ميزانية إحدى الشركات المساهمة.

- رأس المال المصرح به	100.000	سهم قيمة السهم الاسمية	500 ل.س
- رأس المال المصدر والمدفوع	80.000	سهم عادي	40.000.000
- احتياطي إجباري			4.000.000
- احتياطات اختيارية وأرباح محتجزة			<u>2.000.000</u>
- حقوق الملكية			<u><u>46.000.000</u></u>

ونظراً لأن الشركة بحاجة إلى أموال إضافية قررت إصدار 20.000 سهم جديد من أسهمها المسموح لها بإصدارها. فما هو سعر الإصدار الذي على الشركة أن تصدر سهمها به ؟

$$\frac{\text{رأس المال} + \text{الاحتياطات والأرباح المحتجزة}}{\text{عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة}} = \text{القيمة الدفترية (الحقيقية) للسهم}$$

$$\frac{6.000.000 + 40.000.000}{80.000} = 575 \text{ ل.س}$$

لذلك، على الشركة أن تصدر أسهمها الجديدة بسعر 575 ل.س أي بزيادة مقدارها 75 ل.س عن قيمة السهم الاسمية تسمى علاوة إصدار. وهكذا يمكن للمساهمين القدامى والجدد شراء هذه الأسهم بسعر الإصدار هذا دون أن يحقق أي منها مكاسب على حساب الآخر. لتوضيح ذلك، كما ذكرنا لو أصدرت الشركة 20000 سهم جديد من أسهمها المصرح بها بسعر إصدار 575 للسهم الواحد، فهل تتغير القيمة الدفترية للسهم ؟ الجواب لا.

القيمة الدفترية (الحسابية) على افتراض تمت الزيادة =

$$\frac{\text{رأس المال القديم} + \text{الاحتياطيات والأرباح المحتجزة} + \text{رأس المال الجديد} + \text{علاوة إصدار الأسهم}}{\text{عدد الأسهم القديمة} + \text{عدد الأسهم الجديدة}}$$

$$\frac{1.500.000 + 10.000.000 + 6.000.000 + 40.000.000}{20.000 + 80.000}$$

=

$$= 575 \text{ ل.س}$$

لاحظ أن القيمة الدفترية للسهم لم تتغير إذا تم إصدار أسهم الزيادة بعلاوة إصدار قدرها 75 ل.س التي تمثل ما حققته الشركة من ازدهار خلال عمرها الإنتاجي والذي هو حق للمساهمين القدامى وحدهم، لا يجوز للمساهمين الجدد مشاركتهم فيه خلال بيع السهم بقيمته الاسمية. لأن بيع السهم الجديد بالقيمة الاسمية سيؤدي إلى تحقيق المساهمين الجدد مكاسب على حساب المساهمين القدامى، كذلك الأمر سيؤدي ذلك إلى تخفيض القيمة الدفترية وبالتالي السوقية للسهم. لتوضيح ذلك، بفرض أن الشركة باعت أسهم الزيادة بقيمتها السوقية أي بـ 500 ل.س للسهم الواحد. تكون القيمة الدفترية (الحسابية):

$$\frac{10.000.000 + 6.000.000 + 40.000.000}{100.000} = 560 \text{ ل.س}$$

وبالتالي يخسر المساهم القديم عن كل سهم يملكه مبلغ 15 ل.س هي الفرق بين القيمة الدفترية للسهم قبل الزيادة والقيمة الدفترية على افتراض تمت الزيادة ولكن بالقيمة الاسمية للسهم، كما أن المساهم الجديد يحقق مكسباً قدره 60 ل.س عن كل سهم يشتريه وهو يمثل الفرق بين القيمة الاسمية التي يشتري السهم بها وقيمة السهم الدفترية أي التي يستطيع أن يبيع السهم بها في سوق الأوراق المالية لو أراد ذلك.

تعويضاً للمساهمين القدامى عن ذلك، أعطى المشرع للمساهمين القدامى حق الأفضلية بالاككتاب وذلك بالنسبة والتناسب لما يملكوه مع ما تصدره الشركة من أسهم جديدة. ففي مثالنا السابق يشمل حق الأفضلية في الاككتاب سهم جديد مقابل أربع أسهم قديمة أي يحق لمن يملك أربع أسهم قديمة أن يشتري سهماً جديداً بسعر 500ل.س أو أن يبيع هذا الحق لمساهم جديد كي يتمكن من شراء سهم جديد. وبالتالي فإن قيمة حق الأفضلية في الاككتاب هي 15ل.س عن كل سهم قديم والتي تمثل الفرق بين القيمة الدفترية للسهم قبل الزيادة والقيمة الدفترية للسهم على افتراض تمت الزيادة.

لذلك، على كل مساهم جديد يرغب بشراء سهم واحد أن يشتري أربع حقوق أفضلية من المساهم القديم حتى لا يحقق مكاسب على حساب المساهم القديم وبالتالي تصبح قيمة السهم التي على المساهم الجديد دفعها هي القيمة الاسمية للسهم 500ل.س (والتي تمثل الآن سعر الإصدار الجديد) بالإضافة إلى قيمة أربع حقوق أفضلية قيمة كل حق 15ل.س أي 60ل.س تدفع للمساهم القديم وخارج دفاتر الشركة عن كل سهم يشتريه المساهم الجديد.

إذاً ما يدفعه المساهم الجديد = 500 ل.س القيمة الاسمية تدفع للشركة + 60ل.س قيمة حقوق الأفضلية تدفع للمساهم القديم = 560

إن قيمة حقوق الأفضلية هذه لا علاقة لها بالدفاتر التجارية للشركة، تتم خارج دفاتر الشركة بين المساهمين القدامى والمساهمين الجدد. إن ما يخص الشركة هو سعر إصدار السهم أي مبلغ 500ل.س.

بفرض أن أحد المساهمين قرر شراء 100 سهم من أسهم الزيادة التي أصدرتها الشركة في مثالنا السابق بقيمتها الاسمية 500ل.س للسهم الواحد.

يكون على المساهم الجديد دفع مبلغ 50.000ل.س إلى الشركة قيمة الأسهم وشراء 400 حق أفضلية (100 سهم جديد \times 4 حقوق أفضلية للسهم) قيمة حق الأفضلية الواحد هو 15ل.س أي عليه دفع مبلغ 6000ل.س لأحد المساهمين القدامى مقابل شرائه لحقوق الأفضلية هذه.

تسجل الشركة في دفاترها قيمة الأسهم التي باعتها بقيمتها الاسمية أي 50.000 ل.س أما مبلغ الـ 6000 ل.س الذي دفعه المساهم الجديد لشراء حقوق الأفضلية من المساهم القديم فهو عملية تجارية بين المساهم القديم والجديد تجري خارج دفاتر الشركة بين المساهمين.

لابد من التنويه إلى أن أغلب الشركات تترك الآن لسوق الأوراق المالية تحديد قيمة أسهمها السوقية عند زيادة رأس المال. وحق المساهم هو في شراء أسهم جديدة بنسبة ما يملكه من أسهم بالنسبة لرأس المال وذلك حفاظاً على هذه النسبة بعد الزيادة. على سبيل المثال: إذا قررت الشركة إصدار 10.000 سهم جديد، وإن المساهم يملك 10% من أسهم الشركة قبل الزيادة، في هذه الحالة له الحق بشراء 1000 سهم جديد قبل أي مساهم جديد (10.000 سهم × 10%) وذلك للحفاظ على نسبة ما يملك من رأس المال في الشركة.

مثال:

بالإطلاع على قسم حقوق الملكية لدى إحدى الشركات المساهمة في 2002/6/30 تبين ما يلي:

- رأس المال المصدر والمدفوع

أسهم عادية (40.000 سهم × 250 ل.س) 10.000.000

احتياطي إجباري وأرباح محتجزة 2.000.000

حقوق الملكية 12.000.000

بتاريخه قررت الشركة زيادة رأس المال إلى 15.000.000 ل.س من خلال إصدار 20.000 سهم عادي جديد بسعر إصدار قدره 290 ل.س للسهم الواحد.

المطلوب: 1- تحديد القيمة الحقيقية للسهم قبل زيادة رأس المال.

2- تحديد القيمة الحقيقية للسهم على افتراض تمت زيادة رأس المال.

3 - تحديد علاوة الإصدار للسهم والتي تحقق العدالة للمساهمين جميعاً.

4- تحديد حق الأفضلية في الاكتتاب.

5- إجراء القيود المحاسبية اللازمة، على افتراض أن القيمة طلبت على قسطين متساويين وبافتراض أن شهادة السهم تصدر بعد سداد كامل قيمة الأسهم.

الحل:

$$1- \text{القيمة الحقيقية للسهم قبل الزيادة} = \frac{\text{رأس المال} + \text{الاحتياطيات والأرباح المحتجزة}}{\text{عدد الأسهم}}$$

$$\frac{2.000.000 + 10.000.000}{40.000} = \frac{12.000.000}{40.000} = 300 \text{ ل.س}$$

2- القيمة الحقيقية للسهم على افتراض تمت الزيادة =

$$\frac{\text{رأس المال القديم} + \text{الاحتياطيات والأرباح المحتجزة} + \text{رأس المال الجديد} + \text{علاوة الإصدار}}{\text{عدد الأسهم القديمة} + \text{عدد الأسهم الجديدة}} = \frac{10.000.000 + 2.000.000 + 5.000.000 + 800.000}{40.000 + 20.000} = \frac{17.800.000}{60.000} = 296.666 \text{ ل.س}$$

3- نلاحظ أن القيمة الحقيقية على افتراض تمت الزيادة قد انخفضت عن القيمة الحقيقية قبل الزيادة، وهذا ما يؤدي إلى خسارة المساهم القديم مبلغ 3.33 ل.س عن كل سهم يملكه يمثل الفرق بين ما كان يمكن أن يبيع سهمه قبل الزيادة وما يمكنه من بيع سهمه بعد الزيادة. كما أن المساهم الجديد يحقق ربحاً قدره 6.666 ل.س عن كل سهم يشتريه وهو يمثل الفرق بين ما دفعه للشركة قيمة كل سهم يشتريه 290 ل.س وبين ما يمكنه بيع سهمه في السوق المالي وهو 296.666 ل.س لذلك وتفادياً لهذه الخسارة كان على الشركة أن تصدر أسهمها بسعر يساوي القيمة الدفترية قبل الزيادة أي بسعر 300 ل.س أي برأس مال إضافي قدره 50 ل.س (300-250) وليس برأس مال إضافي قدره 40 ل.س (290-250).

4- حق الأفضلية في الاكتتاب: يمثل الفرق بين القيمة الحقيقية للسهم قبل الزيادة والقيمة الحقيقية للسهم على افتراض تمت الزيادة أي 3.33 (300-296.66). لذلك على كل مساهم يرغب في

شراء سهم جديد أن يشتري حق أو حقوق الأفضلية اللازمة وهي تمثل نسبة الأسهم الجديدة إلى الأسهم القديمة. عدد الأسهم القديمة يمثل ضعف عدد الأسهم الجديدة.

5- قيود اليومية اللازمة: لا تختلف إجراءات إثبات إصدار أسهم جديدة لزيادة رأس المال عن ما سبق بيانه بالنسبة لإصدار الأسهم عند تكوين الشركة.

2002/6/30		
من ح/اكتتابات تحت التحصيل إلى المذكورين		5.800.000
أسهم مكتب فيها-أسهم عادية	5.000.000	
رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية	800.000	
تسجيل الاكتتاب 20.000 سهم بسعر 290ل.س للسهم قيمة اسمية 250ل.س بتاريخه		
من النقدية		3.300.000
إلى ح/اكتتابات تحت التحصيل	3.300.000	
تسجيل قبض قيمة قسط الاكتتاب		

بتاريخ استحقاق القسط الثاني

بتاريخه		
من النقدية		2.500.000
إلى ح/اكتتابات تحت التحصيل	2.500.000	
تسجيل قبض قيمة القسط الأخير		

بتاريخه		
من ح/أسهم مكتتب فيها-أسهم عادية		5.000.000
إلى ح/رأس المال-أسهم عادية	5000000	
إصدار شهادة السهم عن 20.000 سهم قيمة السهم الاسمية 250ل.س		

المعالجة المحاسبية فيما لو أن شهادة السهم تصدر قبل سداد قيمة السهم كاملة:

- بتاريخ الإصدار والاكتمال بالأشهر

2002/6/30		
من ح/البنك		3.300.000
إلى المذكورين		
إلى ح/اكتتاب محصلة-أسهم عادية	2.500.000	
ح/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية	800.000	
قبض قيمة قسط الاكتمال		
بتاريخه		
من ح/اكتتاب محصلة		2.500.000
إلى ح/رأس المال-أسهم عادية	2.500.000	
إصدار شهادات الأسهم أو تخصيص الأسهم		

عند طلب القسط الثاني:

من ح/أقساط تحت التحصيل - أسهم عادية		2.500.000
إلى ح/رأس المال - أسهم عادية	2.500.000	

طلب القسط الثاني:

بتاريخه		
من ح/البنك		2.500.000
إلى ح/أقساط تحت التحصيل - تخصيص	2.500.000	
قبض قيمة القسط الثاني		

2- زيادة رأس المال عن طريق ضم الأرباح المحجوزة والاحتياطيات:

تعتمد الشركات عادة إلى حجز جزء من أرباحها السنوية في صورة احتياطيات أو أرباح غير موزعة، وتستخدم تلك الاحتياطيات والأرباح غير الموزعة في تمويل نشاط الشركة، لذلك، فإن توزيع جزء منها في ضوء ما يسمح به القانون يؤدي إلى المساس بالمركز المالي للشركة. لذلك، تلجأ الشركات إلى ضم تلك الأرباح إلى رأس المال لأن إدماجها في رأس المال يمنع إمكانية توزيعها مستقبلاً، علماً أن إدماجها في رأس المال لا يؤدي إلى زيادة الموارد المالية للشركة إلا أنه يكفل للشركة الاحتفاظ بها بشكل دائم.

تصدر الشركات مقابل تلك الأرباح والاحتياطيات المدموجة في رأس المال أسهم جديدة تعادل قيمتها ما تم ضمه من الأرباح والاحتياطيات إلى رأس المال وتوزع هذه الأسهم على المساهمين دون مقابل وتسمى أسهم منحة. ويحقق هذا الإجراء مصلحة كل من الشركة والمساهمين والدائنين.

حيث يسمح هذا الإجراء للشركة بالاحتفاظ بالأموال بصفة دائمة وفي الوقت نفسه تقوم بإجراء توزيعات أرباح للمساهمين في شكل أسهم وبالتالي توصل جزء من الأرباح للمساهمين دون إضعاف المركز النقدي للشركة. كما أن الشركات تلجأ إلى هذا الأسلوب من أجل توزيع أسهم مكافأة للإداريين والعمال النشيطين في الشركة من خلال منحهم خيارات السهم التي سيتم شرحها في فصل الأوراق المالي المحفظة (الخيارات) وحصصة السهم من الأرباح.

كما أن هذا الإجراء يحقق مصلحة المساهمين حيث يحصل كل منهم على أسهم دون مقابل ودون خضوع تلك التوزيعات إلى ضريبة الدخل حيث أن هذا الشكل من التوزيعات معفى من ضريبة الدخل لأنه لا يعد دخلاً من وجهة نظر ضريبة الدخل.

كما أن هذا الإجراء يحقق مصلحة دائني الشركة، من حيث أنه يزيد الضمان المكفول للدائنين. وغني عن القول أن توزيع أسهم منحة يؤدي إلى تخفيض القيمة الدفترية للسهم وقد يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية أيضاً مما يزيد في حجم الطلب على أسهم الشركة في السوق المالي أي يصبح السهم أكثر ملائمة للتعامل التجاري.

عند اتخاذ قرار إدماج الأرباح المحجوزة (أو الاحتياطي أو الأرباح غير الموزعة) يتم جعل حساب الأرباح المحجوزة أو حساب الاحتياطي أو الأرباح غير الموزعة (تبعاً للحالة) مديناً وجعل حساب توزيعات أسهم دائناً.

وعندما يتم إصدار وتوزيع الأسهم على المساهمين يجعل حساب توزيعات أسهم مديناً وحساب رأس المال أسهم عادية أو ممتازة دائناً.

مثال : بفرض أن إحدى الشركات المساهمة والتي يبلغ رأسمالها 10.000.000 ل.س مقسم إلى أسهم عادية قيمة السهم الاسمية 100 ل.س. كما أن هناك احتياطيات وأرباح محتجزة قدرها 2.000.000 ل.س.

قررت الشركة زيادة رأس المال عن طريق ضم نصف الاحتياطي على رأس المال مقابل إصدار أسهم عادية مدفوعة بالكامل على المساهمين بمعدل سهم واحد عن كل مئة سهم يملكها المساهم.

القيود اللازمة إثبات ذلك:

- اتخاذ قرار إدماج الأرباح والاحتياطي برأس المال

من ح/ الاحتياطيات والأرباح المحتجزة		1.000.000
إلى ح/ أسهم منحة مستحقة التوزيع	1.000.000	

قرار توزيع أسهم منحة على المساهمين بمعدل سهم واحد عن مئة سهم من خلال ضم الاحتياطيات.

- إصدار الأسهم وتوزيعها على المساهمين

من ح/ أسهم منحة مستحقة التوزيع		1.000.000
إلى ح/ رأس المال - أسهم عادية	1.000.000	
إثبات إصدار 10.000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 100 ل.س مدفوعاً كاملاً		

وتظهر حقوق الملكية في الميزانية على الشكل التالي:

<u>حقوق الملكية:</u>	
رأس المال المصدر والمدفوع	
110.000 سهم عادية قيمة السهم 100 ل.س	11.000.000
الاحتياطيات والأرباح المحتجزة	<u>1.000.000</u>
رأس المال المدفوع	12.000.000

نلاحظ أن إصدار أسهم المنحة لم يضعف المركز المالي للشركة بل أدى إلى الحفاظ على مقدرتها المالية، الذي حصل هو إجراء تعديل على حقوق ملكية حملة الأسهم فقط.

لا بد من التنويه إلى أن الشركة وعند زيادة رأس مالها من خلال إصدار أسهم منحه بتحويل جزء من الأرباح المحتجزة والاحتياطات، تعتمد كأساس في تحديد سعر الإصدار على ما إذا كان التوزيع كبيراً، 20%-25% من الأسهم المتداولة أم كان التوزيع صغيراً (أقل من ذلك). إذا كان التوزيع كبيراً يكون الهدف تخفيض القيمة السوقية للسهم لذلك، تعتمد الشركة القيمة الاسمية للسهم كأساس كما هو في مثالنا. أما إذا كان التوزيع صغيراً تعتمد الشركة كأساس القيمة السوقية للسهم لأن أثر ذلك على سعر السوق سوف يكون ضعيفاً.

3-تحويل السندات إلى أسهم:

السندات القابلة للتحويل هي السندات التي يمكن تحويلها خلال مدة زمنية محددة بعد إصدارها إلى أوراق مالية أخرى. يجمع السند القابل للتحويل كلاً من منافع السند وامتياز تبديله بأسهم حسب الخيار الذي يحمله.

تصدر الشركات أوراق مالية قابلة للتحويل لسببين اثنين:

1- الرغبة في زيادة التمويل بالملكية دون التنازل عن السيطرة أكثر مما هو ضروري. لتوضيح ذلك، بفرض أن إحدى الشركات المساهمة ترغب بتجميع 9.000.000 ل.س خلال المدة التي يباع فيها سهمها العادي بـ 600 ل.س.

إن إصدار كهذا يتطلب بيع 15000 سهم (9.000.000 ÷ 600 ل.س) وذلك بغض النظر عن تكلفة الإصدار.

إذا باعت الشركة 6000 سند قيمة السند الاسمية 1500 ل.س، كل سند قابل للتحويل إلى سهمين عاديين، يمكن للشركة عندها أن تجمع مبلغ 9.000.000 ل.س من خلال تعهدها بإصدار 12.000 سهم من أسهمها العادية.

2- السبب الثاني هو الحصول على تمويل بأسهم عادية بمعدلات منخفضة. إن ميزة تحويل السندات إلى أسهم عادية تُغري المستثمر بقبول معدل فائدة أقل مما لو أن السندات أُصدرت دون ميزة التحويل. إن

قبول المستثمر بمعدل فائدة أقل يعود إلى حقه بشراء أسهم الشركة العادية بسعر ثابت حتى تاريخ الاستحقاق.

المحاسبة عن سندات الدين القابلة للتحويل لأسهم تتطلب التقرير عن مسائل تتعلق بـ:

- ١ - تاريخ الإصدار
- ٢ - تاريخ التحويل
- ٣ - تاريخ الاستدعاء

1- تاريخ الإصدار:

طريقة تسجيل السندات القابلة للتحويل بتاريخ الإصدار هي الطريقة نفسها المتبعة عند تسجيل سندات الدين المصدرة دون ميزة التحويل. أي خصم أو علاوة ناتجة من إصدار السندات القابلة للتحويل تستنفذ حتى تاريخ الاستحقاق لأنه من الصعوبة توقع متى يتم التحويل.

2- تاريخ التحويل:

عند تحويل سندات الدين إلى أوراق مالية أخرى، تكمن المشكلة المحاسبية في تحديد المبلغ الذي يجب أن تسجل به الأوراق المالية المستبدلة بسندات دين. هناك طريقتان:

- ١ استخدام طريقة القيمة الدفترية لتسجيل تحويل السندات، تعدّ الطريقة الأكثر استخداماً من الناحية العملية والأكثر قبولاً من قبل المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً GAAP.
- ٢ استخدام طريقة القيمة السوقية عند تسجيل عملية التحويل.

مثال : بفرض أن إحدى الشركات المساهمة أصدرت سندات قيمته الاسمية 1000ل.س بعلاوة إصدار قدرها 60ل.س قابل للتحويل إلى سهمين من أسهمها العادية قيمة السهم الاسمية 500ل.س. بتاريخ التحويل كان مبلغ العلاوة غير المستنفذ 50ل.س وقيمة السند السوقية 1200ل.س وسعر السهم في السوق 520ل.س .

القيد المحاسبي وفق أسلوب القيمة الدفترية:

من المذكورين		
ح/سندات الدين المستحقة		1000
ح/علاوة إصدار السندات		50
إلى المذكورين		
ح/رأس المال - أسهم عادية	1000	
ح/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية	50	
تسجيل تحويل سند قيمته الاسمية 1000 ل.س وعلاوة إصداره غير المستنفذة 50 ل.س مقابل 10 أسهم عادية		

إن ما يؤيد طريقة القيمة الدفترية هي أنها تستند إلى أن هناك اتفاق قد نشأ بتاريخ الإصدار مفاده هو أن تدفع الشركة مبلغ نقدي محدد بتاريخ الاستحقاق أو أن تصدر عدد محدد من أسهم رأس المال. لذلك عند تحويل سندات الدين إلى أسهم ملكية استناداً إلى شروط التحويل بموجب عقد تحويل، فإنه يجب عدم الاعتراف بريح أو بخسارة ناتجة عن عملية التحويل.

القيد المحاسبي وفق أسلوب القيمة السوقية:

من المذكورين		
ح/سندات الدين المستحقة		1000
ح/علاوة إصدار السندات		50
ح/خسارة استدعاء السندات		150
إلى المذكورين		
ح/رأس المال - أسهم عادية	1000	
ح/رأس المال الإضافي زيادة عن القيمة الاسمية	200	

تسجيل تحويل سند قيمته السوقية 1200 ل.س وعلاوة إصدار غير المستنفذة 50 ل.س مقابل سهمين عاديين	
---	--

بما أن عملية التحويل قد تمت من قبل حامل السند (وليس من قبل مصدره) فهو ليس إطفاءً مبكراً للدين. لذلك، يجب عدم الإفصاح عن الربح أو الخسارة كعنصر استثنائي في قائمة الدخل .
والقيد المحاسبي:

من ح/ ملخص الدخل		150
إلى ح/ خسارة استدعاء السندات	150	
قفل خسارة استدعاء السندات في ملخص الدخل		

ولابد من الإشارة إلى أن عقد إصدار السندات القابلة للتحويل إلى أوراق مالية يتضمن شروط التحويل والتي تشمل المدة التي يكون فيها حق التحويل مضموناً لحامل السند، وسعر التحويل، ومعدل تحويل. ويمثل سعر التحويل العلاقة بين القيمة الاسمية للسند وبين عدد الأوراق المالية التي يحصل عليها حامل السند مقابل تحويل السند الذي يملكه إلى أوراق مالية أخرى. فإذا كانت القيمة الاسمية للسند القابل للتحويل إلى أسهم عادية 1000 ل.س، وكانت شروط التحويل تنص على حق حامل السند في تحويل السند الذي يملكه إلى أربعة أسهم عادية في أي وقت. بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ الإصدار، يكون عندها سعر التحويل 250 ل.س (1000 ل.س ÷ 4)، أما معدل التحويل فيمثل عدد الأسهم العادية التي يحصل عليها حامل السند عند استعماله لحق التحويل، حسب مثالنا فإن معدل التحويل هو 4 أسهم عادية لكل سند، أي عند تحويل مائة سند إلى أسهم عادية، يحصل حملة السندات على 400 سهم عادي مقابل 100 سند.

مثال:

أصدرت إحدى الشركات المساهمة 10.000 سند 7% قابلة للتحويل إلى أسهم عادية القيمة الاسمية للسند 1000 ل.س وأن عقد الإصدار ينص على حق حامل السند في تحويل السند إلى سهم ونصف من الأسهم العادية للشركة في أي وقت، بعد سنتين من تاريخ الإصدار وحتى تاريخ الاستحقاق. كانت القيمة الاسمية لأسهم الشركة 150 ل.س وسعر إصدار السند 600 ل.س. قام أحد حملة السندات باستخدام حق تحويل سندات المائة التي يملكها إلى أسهم عادية، في وقت كان رصيد حساب السندات القابلة للتحويل 10.000.000 ل.س وعلاوة إصدار السندات 250.000 ل.س وكانت القيمة السوقية للسند في تاريخ التحويل 1200 ل.س

الحل:

السندات المحوّلة	100 سند
عدد الأسهم المصدرة (100 سند \times 1.5 أسهم)	150 سهم
القيمة الاسمية للسندات المحوّلة	$100 \times 1000 = 100.000$
علاوة إصدار السندات المحوّلة	250.000 رصيد علاوة إصدار
	السندات = 10.000 سند = 25 ل.س
	100 سند محوّل \times 25 = 2500 ل.س
	رصيد علاوة إصدار السندات المحوّلة).
القيمة السوقية للسندات المحوّلة	$100 \times 1200 = 120.000$ ل.س

القيود المحاسبية حسب الطريقة الأولى - عدم تحقيق ربح أو خسارة نتيجة التحويل: (بالقيمة الاسمية للسندات المحوّلة)

من المذكورين		
ح/سندات دين مستحقة		100.000
ح/علاوة إصدار سندات		2500
إلى المذكورين		
ح/رأس المال - أسهم عادية	75.000	
ح/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية	27500	
تحويل 100 سند إلى 150 سهم عادي		

القيود المحاسبية حسب طريقة القيمة السوقية - الاعتراف بالربح والخسارة الناتجة من التحويل:

من المذكورين		
ح/سندات دين مستحقة		100000

ح/علاوة إصدار سندات		2500
ح/ خسارة استدعاء السندات		17500
إلى المذكورين		
ح/رأس المال - أسهم عادية	75.000	
ح/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية	45.000	
تحويل 100 سند إلى 400 سهم عادي		

بنهاية الدورة يتم قفل خسارة السندات في ملخص الدخل

يرغب مصدر السندات أحياناً في أن يشجع حملة السندات القابلة للتحويل إلى أوراق مالية (ملكية) بتحويل سنداتهم بشكل مبكر حتى يخفّض من تكاليف الفائدة أو حتى يُحسّن من مستوى التمويل بالملكية بالنسبة لمستوى التمويل بالدين. لذلك، يمكن لمصدر السندات أن يقدم بعض المحفزات الإضافية (بشكل نقدي أو على شكل أسهم) تسمى حلاوة تشجيعاً لعملية التحويل. يتم التقرير عن تلك الحلاوة على أنها نفقة تُحمّل على الدورة الحالية بمبلغ يساوي للقيمة العادلة للأوراق المالية الإضافية أو كتعويض إضافي آخر.

مثال: نفرض أن لدى إحدى الشركات المساهمة سندات قيمتها الاسمية 1.000.000 ل.س قابلة للتحويل إلى 1500 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س. رغبت الشركة تخفيض تكلفة الدين السنوية، لذلك، وافقت على أن تدفع لحملة السندات القابلة للتحويل مبلغ 80.000 ل.س كتعويض إضافي إذا رغبوا بالتحويل.

بفرض أنه تم تحويل كامل السندات، يكون القيد المحاسبي على الشكل التالي:

من المذكورين		
ح/سندات الدين المستحقة		1000.000
ح/نفقات تحويل سندات الدين		80.000
إلى المذكورين		

ح/رأس المال - أسهم عادية	75.000	
ح/رأس المال الإضافي	250.000	
ح/النقدية	80.000	
تحويل سندات إلى أسهم عادية ودفع تعويض إضافي		

يسجل مبلغ الـ 80.000 ل.س المدفوع تشجيعاً لتحويل السندات على أنه نفقة تحمل على الدورة الحالية وليس تخفيضاً لحقوق الملكية.

من ح/ملخص الدخل		80.000
إلى ح/نفقات تحويل سندات الدين	80.000	
تحميل علاوة التحويل على إيرادات الدورة		

يرى بعض المختصين أن نفقة التحويل المستعجلة هذه تمثل تكلفة الحصول على رأس مال ملكية. لذلك يجب الاعتراف بها على أنها تخفيض (تكلفة) رأس المال المكتسب وليس عبئاً على الدورة. على أية حال، ترى هيئة معايير المحاسبة المالية الأمريكية أنه عندما يكون هناك حاجة لدفع مبالغ إضافية لحث حملة السندات على تحويل سنداتهم، فإن المبلغ المدفوع يكون من أجل خدمة (أن يحول حملة السندات بالزمن المحدد) وبالتالي يجب التقرير عنها على أنها عبء. إلا أنه لا يتم التقرير عنها في قائمة الدخل على أنها عنصر استثنائي.

-تحويل الأسهم الممتازة إلى أسهم عادية (رأس المال)

محاسبياً الفرق بين السند القابل للتحويل والسهم الممتاز القابل للتحويل بتاريخ الإصدار هو أن السند القابل للتحويل يعتبر على أنه التزام، بينما يعدّ السهم الممتاز (إلا إذا كان هناك شرط استرداد قانوني) القابل للتحويل على أنه جزء من حقوق ملكية حملة الأسهم، إضافة لذلك عند التنفيذ على الأسهم الممتازة القابلة للتحويل ليس هناك مبرراً منطقياً للاعتراف بالمكسب أو الخسارة. ليس هناك اعتراف بمكسب أو خسارة عندما تتعامل الشركة مع حملة أسهمها في حدود مقدرتهم كمالكين للشركة. يتم عندها تطبيق طريقة القيمة الدفترية: تصبح الأسهم الممتازة مع ما يخصها من رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية مدينة، وتصبح الأسهم العادية مع ما يخصها من رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية (إذا كان هناك زيادة بالمبلغ المسدد من الأسهم الممتازة ورأس المال المدفوع الذي يخصها) دائماً.

يمكن أن يكون هناك معالجة مختلفة عندما تكون القيمة الاسمية للأسهم العادية المصدرة أكبر من القيمة الدفترية للأسهم الممتازة في هذه الحالة تصبح الأرباح المحتجزة مدينة بالفرق.

مثال:

أصدرت إحدى الشركات المساهمة 2000 سهم من أسهمها العادية (قيمة السهم الاسمية 500 ل.س) مقابل تحويل 1500 سهم ممتاز (قيمة السهم الاسمية 500 ل.س) كانت قد صدرت بعلاوة إصدار قدرها 6000 ل.س. القيد المحاسبي:

من المذكورين		
ح/رأس المال - أسهم ممتازة قابلة للتحويل		75.000
ح/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية		60.000
ح/الأرباح المحتجزة.		190.000
إلى ح/رأس المال - أسهم عادية	1000.000	
إصدار 2000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س بغرض تحويل 1500 سهم ممتاز قيمة السهم الاسمية 500 ل.س		

السبب المنطقي لجعل الأرباح المحتجزة مدينة بالفرق هو أنه عُرض على حملة الأسهم الممتازة عائد إضافي ليسهل تحويلها إلى أسهم عادية، تم تحميل الأرباح المحتجزة بهذا العائد الإضافي. يرى آخرون أن يتم تخفيض رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية بهذا العبء الإضافي.

مثال:

أصدرت إحدى الشركات المساهمة 1000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 100 ل.س، مقابل تحويل 1000 سهم ممتاز قيمة السهم الاسمية 1500 ل.س وعلاوة إصدار 250 ل.س. قيود اليومية:

من المذكورين		
ح/رأس المال - أسهم ممتازة		1500.000
ح/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية		25.000
إلى المذكورين		
ح/ رأس المال - أسهم عادية	1000.000	
ح/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية	515.000	

بموجب هذا المثال، تم إضافة الزيادة في القيمة الاسمية للأسهم الممتازة ورأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية للأسهم المحولة إلى أسهم عادية إلى رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية أسهم عادية - وبالتالي تم تطبيق طريقة القيمة الدفترية.